شيخنا في قوة قوله مع انه قررلنا شيخنا الخ اوهو جواب عن سؤال تا شيء من
قوله انه خلاف قول مالك حاصله ان كونه خلاف قول مالك لاينافي جزمه
الالوكاتة مالكيا   وشيخنا ناقل الخ اعتذار عن شيخه او تعويه له وان ذلك
لاينافي اجتهاده لامكان اختلاف الوقت   ولايخفاك الخ غرضه بذلك
البيان لاتوهين كلام الشيخ محيي الدين فانه قد اشار الى وجه تقديمه بقوليه
لايبدى على الله الا باسمائه اي فتقديمه لافادة الحصر ورد مع النحاة بما تقدم
لنا نقله عنه وقوله ولايمكن الخ اي لايتأتى تعليق غير القران به على هذا
الوجه الذى هو كلام الشيخ محيي الدين اى قوله بان بسم متعلق بالحمد اي لعدم
الضرورة الى تكلف المحذوف ولا ينبغي ان نتكلف في القران محذوف لا لضرورة
والمقصود انه لايتأتى تعليق نحو غير القران على هذا الوجه الجري على ماينبغي
وذلك لان كل فضلة مما يفيد رونه فيه لاضرورة اليها وقوله قياسا حال
من الوجه اى حال كونه ذلك الوجه مقيسا اي نظير الماقيل في السورتين لم
من ان لايلاف متعلق بجعل ولايحتاج لتعلقه بمحذوف مثل اعجبوا اذ لا ...
ضرورة الى ذلك فغرض المحشي بذلك تقوية قول الشيخ محيي الدين ان بسم في
بسملة الفاتحة ونحوها متعلق بالحمد وقد كثر في كلام ائمة كثيرين مجي المصدر
حالا بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول فيعلم منه ان ذلك قياس عندهم وانما
اولنا القياس بالتنظير لانه ظاهر ان الشيخ محيي الدين لم يقسه والمناظرة
لاتشترط ولك ان تجعل القياس من المحشي فلا تحتاج الى هذا التأويل
ولك ان تجعل قوله قياسا مفعولا لفعل محذوف اي تقايس هذا الوجه
قياسا فلا تحتاج لتأويل اصلا وقوله ثم هو مضطر الخ فلا حرج عليه في
التقدير في ذلك ولايكون به مخالفا لمقتضى قوله في بسملة الفاتحة والمراد
ببسملة غير الفاتحة ما ليس على شرفها كما هو ظاهر فلا يرد نحو سورة الانعام والكهف
ثم هذا هو الذي يليق ان يقرر به كلامه وما عداه فيه ما فيه عن عند من

تأمل

تامل وهو ما قيل قوله وانه لايمكن الخ قصد به استنتاج امرثان من كلام محيي الدين
حاصله انه لايمكن تعليق غير القران وهو بسملة الفاتحة بناء على انها ليست من الفاتحة
بالقران وهي الحمدلة على هذا الوجه اي بناء على هذا الوجه وهو انه لايبتدى عليه تعالى الا
باسمائه الحسنى قياسا على ماقيل الخ راجع للمنفي ويحتمل ان حاصله انه لايمكن في بسملة
وحدلة المولفين تعليق غير القران وهو العامل المحذوف بالقران الذى هو البسملة
لانه لاضرورة الى ذلك بل متى امكن تعلقه بشيء من القران لايعدل عنه الى غيره
وهذا نظير ما قالوه من تعليق لايلاف بقوله فجعلهم لانه لاضرورة الى
تعلقه بمحذوف فقوله على هذا الوجه اي التعلق الجاري على الوجه الخالي عن
الضرورة الذى افاده سابقا بقوله ولاضرورة اي نصا والوجه الخالي عن
الضرورة هو الذي وجد فيه من القران ما يصلح للتعلق به فقوله قياسا راجع
للمنفي لكن كان المناسب على هذا ان يقول وانه لايمكن تعليق القران وهو البسملة
مثلا بغيره كالعوامل المحذوفة وان كان التعلق نسبة من الجانبين ويحتمل ان حاصله
انه لايمكن في اول الفاتحة تعليق غير القران وهو العامل المحذوف بالقران كالبسملة
مثلا لانه لاضرورة الى ذلك بل متى امكن تعلقه بشيء من القران لايعدل عنه وهذا
نظير ما قالوه من تعليق لايلاف بقوله فجعلهم لانه لاضرورة الى تعلقه بمحذوف وفيه
زيادة على ما سبق في الاحتمال قبله انه لافائدة لاعادته مع ذكره فيما قبل صريحا
ونقل عن الدسوقي ان حاصله انه لايمكن تعلق غير القران وهو البسملة الواقعة من ...
المؤلفين بالقران وهو الحمد الواقع في الفاتحة وقوله على هذا الوجه اي الخالي عن
الضرورة الذي افاده سابقا بقوله سابقا ولاضرورة هنا وعلى هذا فقوله ثم
هو مضطر الخ اي فهو مضطر فالغرض التفريع ولا يخفى بعده اه ما قيل فتامله ثم انه
يؤيد تعلق لايلاف بجعل ان السورتين في مصحف ابي سورة واحدة لكن هذا التعلق
على انهما سورتان والبسملة آية بعيد ان لم يكن ممتنعا للزوم الفصل باجنبي قال
الشهاب وعلى تعلق لايلاف بجعل لابد من تأويل فالمعنى اهلكهم ولم يسلطهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)